شباط لـ«الوطن»: طلبنا إنشاء مجففين في دير الزور والرقة وكانت التوجيهات التريث

المزارعون يفرشون الذرة الصفراء نتيجة غياب «المجففات»

المراسلات مستمرة منذ نيسان الماضي حتى الآن دون جواب!!

محمود الصالح- خالد زنكلو

أبدى مزارعون بريف حلب الشرقي مخاوفهم من ضياع «شقى العمر» من محصول الذرة الصفراء المنشور على طريق عام حلب- الرقة بهدف تجفيفه بطريقة بدائية، إثر هطل كميات كبيرة من الأمطار أمس، وفي ظل غياب وسائل التجفيف آلياً.

وقال مزارعو ذرة صفراء لـ«الوطن» إن كميات لا بأس به من الذرة المنشورة على الأوتستراد الدولي تعرضت للتلف بفعل الأمطار الغزيرة، منتقدين غياب بدائل التجفيف التقليدية لأهم المحاصيل الإستراتيجية «مثل معمل تجفيف الذرة في دير حافر، الذي لم يبصر النور بعد ٦ سنوات من تحرير الريف الشرقي للمحافظة من الإرهاب»، وفق قول أحد الفلاحين.

وأفاد سائقون اجتازوا المسافة التي تجفف فيها الذرة الصفراء على طريق حلب الرقة خلال هطل الأمطار أمس لـ«الوطن» بتعرض كميات من المحصول للأمطار الغزيرة، الأمر الذي قد يتسبب بعفونتها وزيادة نسبة الرطوبة عن الحد المسموح به، وبما يحول دون بيعها من الفلاحين. مشيرين إلى أن المتضرر من العملية هي المحاصيل غير المغطاة بالنايلون والمقدرة بنسبة ٩٠ بالمئة من إجمالي الذرة المنشورة.

ويعود سبب نشر الذرة على الطرقات لغياب وجود مجففات الذرة التي أخفقت وزارة الزراعة في استيرادها.

مدير زراعة حلب رضوان حرصوني استبعد أن تتسبب الأمطار بتلف محصول الذرة المنشور على الأوتستراد الدولي، وحصر في تصريح لـ«الوطن» مسؤولية ما قد يحصل من ضرر حال حدوثه بالمؤسسة العامة للأعلاف التي يتبع لها معمل تجفيف الذرة في دير حافر.

المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط بين لـ«الوطن» أنه في عام ٢٠١٩ ومع بدء عودة الإنتاج لمادة الذرة الصفراء نتيجة تحرير أرياف حلب والرقة ودير الزور تم إعداد دراسة لإنشاء مجفف بطاقة ٥٠ طناً في الساعة في دير حافر وتم تنزيم العقد للشركة العامة للطرق والجسور، ومنحت الشركة سلفة ١٠٠ مليون ليرة حينها، وكانت قيمة العقد ١,٢ مليار ليرة، لكن رغم كل المحاولات لم تتمكن الشركة العامة للطرق والجسور من تأمين المجفف وتركيبه، وتأثرت عملية المتابعة بالإجراءات الخاصة في كورونا في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وأعطيت الشركة مهلة أخيرة حتى تشرين الأول ٢٠٢١ لتركيب المجفف لكنها لم تلتزم بذلك، وتم الإعلان من جديد لتركيب المجفف على حساب ناكل، ورسا العقد في شباط من العام الحالي على متعهد قطاع خاص بقيمة ٩,٧ مليارات ليرة، لكن المراسلات ما زالت بين المؤسسة واللجنة الاقتصادية مستمرة منذ نيسان من العام الحالي وحتى الآن لم يتم البت في هذا العقد، ونظرا لانتهاء الفترة المحددة لارتباط العارض بعرضه انسحب المتعهد، وأرسلنا استفسارا إلى مجلس الدولة لمعرفة المعالجة.

وأوضح شباط أنه وبالتوازي مع الإعلان عن التعاقد لمجفف دير حافر تم طلب الموافقة على إنشاء مجففين في دير الزور والرقة، لكن كانت التوجيهات بالتريث لحين معرفة مصير عقد مجفف دير حافر، جازماً بأنه ولو أنجزت المؤسسة ٣ مجففات فلن تزيد طاقتها عن ١٠٠ طن، وهي غير قادرة على تجفيف كامل إنتاج البلاد.

> النكول زاد التكلفة من ١,٢ مليار ليرة إلى ٩,٧ مليارات

وعن سبب إحجام القطاع الخاص عن إنشاء مجففات، رأى المدير العام أن المشكلة هي معاناة القطاع العام نفسه، حيث لا يستطيع رجال الأعمال استيراد المجففات من جانب ومن جانب آخر لم تكن تلك المشاريع مغرية استثمارياً رغم التسهيلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة، مضيفاً: لم يكن يتوقع أحد أننا سنصل إلى هذه الكمية من الإنتاج وهذا ما سيجعلنا نشهد إنشاء عشرات المجففات من القطاع الخاص وستكون جاهزة في الموسم القادم.

«تجفيف على الطرقات..!!»

وأعاد شباط تجفيف مئات آلاف الأطنان من الذرة على الطرقات لعدم توافر الإمكانية للتجفيف الفني، ما دفع الفلاحين للعودة إلى التجفيف التقليدي تحت أشعة الشمس.

ولفت إلى توجيه محافظ حلب بتخصيص كامل طريق حلب الرقة «الذهاب» بطول يتجاوز ١٣٠ كم لفرش الذرة الصفراء من الفلاحين في مناطق إنتاج حلب والرقة، وقد حققت تلك العملية الغرض ووصلت نسبة الرطوبة إلى المواصفة القياسية ١٤ بالمئة ولكنها في الوقت ذاته زادت الشوائب، مضيفاً: لكن ليس هناك حل أفضل نتيجة غياب وجود المجففات لدى القطاع الخاص، وهناك إمكانية لدى الفلاحين للتجفيف في بيوتهم كما كانوا يفعلون قبل سنوات، وتابع: بالنسبة لمنطقة الغاب فإن الإنتاج هناك فاق كل التوقعات، ولكن هناك حيازات صغيرة وأغلب الفلاحين لا يتجاوز إنتاجهم ٣ أطنان، وهم قادرون على تجفيفها بكل الطرق وتسليمها لمفروع المؤسسة والحصول على السعر المحدد، وهم ليسوا مضطرين لبيعها للتجار الآن.

وعن وجود موسم استثنائي في إنتاج محصول الذرة الصفراء هو تشهده سورية من قبل، نتيجة ارتفاع كمية الإنتاج في وحدة المساحة. وبين المدير العام أن الإنتاج يمكن أن يصل إلى ٥٠٠ ألف طن من الذرة الصفراء في جميع المحافظات، وتأتي محافظة حلب بالدرجة الأولى التي يقدر أن يزيد إنتاجها عن ٢٦٠ ألف طن من الذرة الصفراء.

«موسم استثنائي»

وبين شباط أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى ارتفاع الإنتاج في وحدة المساحة منها نوعية البذار التي أدت إلى رفع إنتاج الهكتار الواحد من ٣ أطنان إلى ٨ أطنان بشكل وسطي، وتوافر الظروف الجوية المناسبة، وعدم تعرض المحصول لأمراض مؤثرة على النوعية والإنتاج، إضافة للاهتمام الكبير من الفلاحين في زراعة الذرة نتيجة هامش الربح الكبير الذي تحقق في العام الماضي، عدا أن محصول الذرة «تكليفي» أي إنه لا يؤثر على خطة الفلاحين في الزراعة فهي تأتي بعد انتهاء موسم القمح، وقبل بدء الموسم الشتوي، إضافة إلى أن تكاليفها ليست مرتفعة قياساً بمحصول القطن أو غيرها من المحاصيل وأسعارها المجزية.

وأشار إلى أن المساحة المزروعة في البلاد الأخير هي ٥ بالمئة شوائب و١٤ بالمئة رطوبة و٦٧ بالمئة ثقل نوعي والآن وبهدف استلام أكبر كمية من الإنتاج ولوجود شكوى من الفلاحين أن الإنتاج فيه نسبة شوائب زائدة وثقل نوعي قليل سيتم من اليوم قبول الذرة إن كانت الشوائب ١٢ بالمئة والثقل النوعي ٦٣ بالمئة، وفي حال كانت كذلك لن ينخفض سعرها عن ١٦٠٠ ليرة كقيمة ذرة يضاف لها ٢٠٠ ليرة مكافأة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وبالتالي لن تقل قيمة الذرة المسوقة للمؤسسة عن ١٨٠٠ ليرة، وبالتالي سنجر ارتفاعاً فورياً في السوق من ١٤٠٠ ليرة الآن إلى ١٩٠٠ ليرة بعد أيام

«تكامل في التسويق»

ورأى شباط أن المهم ليس من يستلم المحصول المؤسسة أم القطاع الخاص لأنه في النتيجة هذا الإنتاج سيبقى داخل البلاد وفي النتيجة سيعود من خلال حلقة واحدة في مربي الثروة الحيوانية، منوهاً بتوفير العامة للأعلاف حددت سعر شراء الذرة الصفراء وفق المواصفات القياسية بقيمة ١٨٠٠ ليرة للكيلو يضاف لها ٢٠٠ ليرة دعم من صندوق دعم المنتجات الزراعة.

وبين أن المؤسسة أعلنت منذ ٢٠٢٢/٩/٢٦ بدء استقبال المحصول، لكن لم يتقدم أحد من الفلاحين لبيع إنتاجه للمؤسسة نظراً لعدم توافر المواصفات القياسية المطلوبة في الإنتاج، وكانت الأسعار لدى التجار جيدة بالنسبة للفلاحين، موضحاً أنه وحتى بداية الأسبوع الماضي لم تستلم فروع المؤسسة أي كمية من الإنتاج، وهذا أدى إلى تراجع الأسعار في السوق حيث وصلت إلى ١٤٠٠ ليرة للكغ.

وبين أن مجلس إدارة المؤسسة اجتمع أمس ودرس أسباب عدم التسويق لمراكز المؤسسة وتبين أنه نتيجة عدم تحقيق المواصفات القياسية المطلوبة، كاشفاً عن اتخاذ قرار بتعديل الحدود المقررة في المواصفات القياسية التي كانت قبل القرار هي ٥ بالمئة شوائب و١٤ بالمئة رطوبة و٦٧ بالمئة ثقل نوعي والآن وبهدف استفادة من المجموع الخضري على تغذية الأغنام والأبقار في الوقت الحالي بشكل مباشر، مما وفر على مربي الثروة الحيوانية مبالغ كبيرة كقيمة أعلاف، وهذا ما لمسناه بشكل واضح جداً، حيث لا يستجر المربون مخصصاتهم من الأعلاف وفق الدورة العلفية في الوقت الحالي، وهناك آلاف الأطنان من الذرة والشعير المكدسة في مستودعات الأعلاف ولا يرغب باستلاطما المربون بسبب وجود البديل وهو نواتج حصاد الذرة الصفراء من المجموع الخضري، الذي يعتبر قيمة غذائية كبيرة للثروة الحيوانية لاحتوائه على نسبة عالية من الألياف، التي تعتبر ممتازة للتخزين لو تم التعامل معها في طريقة (السيلاج) وتخزينها لفصل الشتاء.

الإنتاج الكبير لمبالغ كبيرة كانت تخرج من البلاد على شكل قطع أجنبي باستيراد المادة عن طريق التجار أو المؤسسة، عدا عن الوفر الحاصل نتيجة توفير أجور النقل والتخزين.

ويرى المدير العام أنه بعد قرار مجلس إدارة المؤسسة أمس تخفيض المواصفات ستعود الأسعار للارتفاع في السوق، وهذا ليس لمصلحة التجار لأن الفلاحين سيتوجهون إلى مراكز الاستلام لتسويق إنتاجهم للمؤسسة، وبالتالي ستتحقق مصلحة الفلاحين برفع السعر سواء سوقوا الإنتاج للمؤسسة بالسعر الرسمي أم للتجار بالسعر المقارب لذلك.

«مجموع خضري..»

ويرى المدير العام أنه وللمرة الأولى يشهد المجموع الخضري لنبات الذرة الصفراء هذا النمو الذي وصل إلى إنتاج ٢,٥ م مما أدى إلى تقدير كمية المجموع الخضري إلى أكثر من مليون ونصف المليون طن، ورغم أهمية هذا المنتج لكن حتى الآن لم يتم الاستفادة منه في إنتاج (السيلاج) كغذاء للحيوانات في فصل الشتاء، ولو تم ذلك بشكل علمي لتجاوزت قيمة إنتاج الذرة كحبوب، والآن اليوم قبول الذرة إن كانت الشوائب ١٢ بالمئة والثقل النوعي ٦٣ بالمئة، وفي حال كانت كذلك لن ينخفض سعرها عن ١٦٠٠ ليرة كقيمة ذرة يضاف لها ٢٠٠ ليرة مكافأة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وبالتالي لن تقل قيمة الذرة المسوقة للمؤسسة عن ١٨٠٠ ليرة، وبالتالي سنجر ارتفاعاً فورياً في السوق من ١٤٠٠ ليرة الآن إلى ١٩٠٠ ليرة بعد أيام

ارتفاع كبير بأسعار «التحاليل الطبية» وبعضها يتجاوز الـ ٢٠٠ ألف

تحاليل الدم حتى الـ ١٠ آلاف والغدد لنحو ٤٠ ألفاً.. ولا تسعيرة موحدة؟!

مديرا «المواساة والمجتهد» لـ«الوطن»: أجور التحاليل بالمشافي رمزية

تقيب أطباء سورية لـ«الوطن»: الصحة تدرس تسعيرة رسمية جديدة للتحاليل الطبية ومخابر توقفت عن إنجاز عدد من التحاليل

فادي بك الشريف

من الغريب عدم وجود عدد من التحاليل الطبية في مشافي الدولة التي تقدم خدماتها بأجور رمزية، على حين يستطيع المريض إجراءها في أحد المخابر الخاصة المنتشرة في العاصمة لكن بأجور كبيرة جداً وبأضعاف مضاعفة عن الأسعار الرسمية.

وفي الوقت الذي تعاني منه عدد من المشافي بوجود نقص في بعض التحاليل المخبرية وخاصة الهرموني «الغدد» وغيرها، بسبب الحصار الاقتصادي والتوريدات وتأخرها وواقع المناقصات التي تحتاج إلى وقت لتأمينها، نجد بإمكان القطاع الخاص تأمينها في المخابر بأساليبه وطرقه الخاصة، وذلك حسب تأكيد مدير أحد مشافي الدولة الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، وفي بعض الأحيان يتم تأمينها عن طريق «التهريب».

ارتفاعات كبيرة تشهدها التحاليل الطبية في العاصمة، حيث يختلف ذلك حسب طبيعة المنطقة إن كانت شعبية أو في المالكي أو أبو رمانة، وبحسب أيضاً حجم العمالة والتكاليف التي يتكبدها المخبر ومستلزمات عمله خلال الوقت الراهن.

وفي رصد لواقع الأسعار بعدد من المخابر نلحظ عدم وجود سعر ثابت لدى المخابر، لكن وسطياً تتراوح تكاليف تحاليل الدم بين الـ٥ آلاف ليرة والـ١٠ آلاف، وتحاليل الغدة بين الـ٣٠ ألفاً إلى ٤٠ ألفاً، فيما تتجاوز تكلفة التحاليل الهرمونية الـ ٦٠ ألف ليرة والفيتامينات الـ٢٠٠ ألف، مع ارتفاع واضح لعدد كبير من التحاليل التي يتكلفها المريض.

وأكد عدد من العاملين في بعض المخابر أن هناك تأثيرات كبيرة على المخابر نتيجة ظروف الأزمة، ما دفع العديد من المخابر إلى تغيير المهنة، أو رفع الأسعار نتيجة التكاليف والمستلزمات التي يؤمنونها على صعيد ارتفاع تكاليف العمال، وحوامل الطاقة، والإيجارات، والارتفاع الكبير للمواد الأولية، والتجهيزات وكافة التفاصيل المتعلقة بعمل المخابر وتقديم خدماتها للمرضى.

وأوضح أحد العاملين أن الرفع الذي يطرأ على التحليل المخبري لا يغطي الكلف الحقيقية، خاصة أن عدداً من المخابر أغلقت خلال الفترة الماضية، ومنهم من فكر بتغيير مهنته نتيجة للأعباء الكبيرة، مبيناً أن تسعيرة وزارة الصحة بالنسبة للتحاليل الطبية لم تعدل منذ عام ٢٠١١، ويفهم من هذا الأمر أن المخابر العاملة تسعر حسب وضع كل منها (أي على هواها) دون أي تقيد بالأسعار الرسمية الصادرة نتيجة عدم مواءمتها للظروف الراهنة وواقع التكاليف الكبير، وبحسب المخابر فإن الزيادة هي بهامش ربح بسيط، مع وجود تفاوت واضح بالأسعار.

عدد من المواطنين أكدوا لـ«الوطن» أن هناك معاناة في إنجاز كل التحاليل في مشافي الدولة في ظل عدم وجودها كاملة، ليضطر المريض إلى اللجوء مباشرة إلى المخابر الخاصة للحصول على التحليل المطلوب من الدكتور المختص أو من المشفى ذاتها، أو هذا الأمر يدفع ببعض الأطباء إلى الطلب من المريض اللجوء إلى مخبر معين دون غيره تحت مبرر أن هناك دقة بتحاليله.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام مشفى دمشق «المجتهد» الدكتور أحمد عباس أن ٩٠ بالمئة من التحاليل متوافرة في المشفى ويتم تنفيذها بشكل يومي، مع وجود نقص بنسبة من التحاليل (المناعية والهرمونية) وخاصة في الحصار الاقتصادي والمناقصات وعدد من الإجراءات المتخذة، وخاصة أن أسعار المواد الأولية لهذه التحاليل كبيرة في ظل ارتفاع أسعار موادها الأولية.

وبين عباس أنه يتم شهرياً إجراء ٤٠ ألف تحليل مخبري، مبيناً أن تكلفة التحاليل في المشافي رمزية وتتراوح بين الألف ليرة والألفي ليرة سورية، مضيفاً: على سبيل المثال مازالت المشفى تتقاضى ٨٠٠ ليرة على تحليل الـ(TSH) على حين تكلفة التحليل في المخابر تفوق الـ٨ آلاف ليرة.

وفي السياق بين مدير عام مشفى المواساة الدكتور عصام الأمين أن معظم التحاليل المخبرية متوافرة في المشفى، مع حصول انقطاع بعدد منها في بعض الأحيان نتيجة تأخر التوريدات، منوهاً بأنه يتم شهرياً إجراء نحو ١٦٠ تحليلاً.

من جانبه بين نقيب الأطباء في سورية الدكتور غسان فندي لـ«الوطن» أنه منذ سنتين صدر قرار عن الصحة بحل هيئة المخابر، على أن يتم إحداث البديل، لكن لغاية تاريخه لم يتم الأمر، علما أن هذا الأمر برسم وزارة الصحة.

وقال النقيب: منذ عام ٢٠٠٥ لم تصدر تسعيرة جديدة للأطباء، وكذلك الأمر بالنسبة للمخابر لم تصدر تسعيرة خلال الأزمة، مضيفاً: هناك مخابر توقفت عن إجراء جزء من التحاليل بسبب الكلف الكبيرة.

وأشار فندي إلى أنه من المفترض إجراء تعديل على الأسعار كل ٣ سنوات بمواءمة الظروف والتغيرات، خاصة مع استيراد المواد وتأثير سعر الصرف.

وكشف نقيب الأطباء أن العمل جارٍ في وزارة الصحة عبر لجانها لوضع تسعيرة جديدة عادلة ومنصفة، ومن المتوقع أن تصدر خلال الفترة القريبة القادمة، مع مراعاة واقع العمل ومختلف التكاليف والمستلزمات.

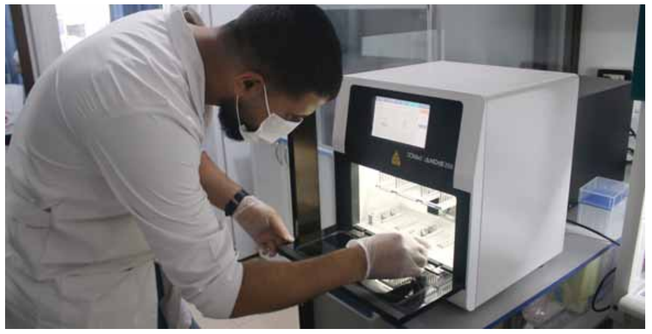

> مختصون في المخابر الخاصة لـ«الوطن»: الصحة لم تعدل التكلفة منذ ٢٠١١ وهناك تكاليف عمالة وحوامل طاقة ومواد أولية

الأمطار تحوّل شوارع مدينة اللاذقية إلى «بحيرات».. ورئيس مجلس المدينة يبرر «الغزارة كبيرة جداً»!

اللاذقية – عبير سمير محمود

شكلت الأمطار الغزيرة التي شهدتها محافظة اللاذقية خلال الساعات الماضية سيولاً وتجمعات مائية كبيرة في عدد من شوارع المدينة ومنها شوارع رئيسية أدت الهطلات المطرية إلى توقف السير فيها لبعض الوقت ريثما تمت معالجة حالات الاختناق في بعض التصريفات المطرية في عدد من أحياء المدينة منها الدعتور ومحيط سكن الشباب وصولاً إلى التقاء شارع الثورة مع شارع الجمهورية، ومغلمها تطل على طرقات رئيسية شهدت اختناقات غير مسبوقة وصلت المياه في بعضها إلى ارتفاع أكثر من ٢٥ سم بحسب مواطنين كانوا موجودين في سياراتهم ولم يستطيعوا النزول منها حتى بتعادوا عن أماكن التجمعات المائية الحاصلة نتيجة المطر الغزير وعدم تصريف «الريجارات» لها بالشكل المطلوب.

وأشاروا إلى أنها ليست المرة الأولى التي تشهد مدينة اللاذقية اختناقات مطرية رغم عمل مجلس المدينة وجميع الجهات المعنية على تعزيل الفوهات المطرية قبل فترة الشتاء، إلا أن مدينة اللاذقية تحولت خلال ساعات الصباح إلى «مدينة البندقية» حسب تعبيرهم.

رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجري أكد أن الأمطار التي شهدتها المدينة منذ ساعات الصباح الأولى هطلت بغزارة كبيرة جداً ما تسبب بحدوث سيول واختناقات في بعض المواقع ضمن المدينة إذ لم تستطع الفوهات المطرية تصريفها لشدة غزارتها.

وأكد زنجري أن ورشات الصيانة والخدمات والنظافة والصرف الصحي جميعها استنفرت لمعالجة الاختناقات بالسرعة القصوى، عبر تعزيل الفوهات بشكل فوري وتسليك كافة المجاري المائية.

وذكر أن الانجرافات تحدث من المناطق المرتفعة في المدينة إلى المناطق المنخفضة، ما يتسبب باختناقات ببعض الفوهات المطرية وفتحات التصريف الموجودة في الشوارع، مؤكداً العمل مع جميع الجهات المعنية لتنظيفها بشكل مستمر.

وأشار إلى عمل الورشات وتعاونها في عمليات إزالة المخلفات التي جرفتها المياه سواء أكانت أتربة أم مخلفات أشجار وأوراق أو أوساخ وأكياس وأكواب ورقية وغيرها، لافتاً إلى ترحيل كل المخلفات من المواقع التي شهدت اختناقات مطرية في المدينة.

في المقابل، أكد رئيس مجلس مدينة جبلة أحمد قنادیل لـ«الوطن»، عدم تسجيل أي حالة اختناق مطرية في شوارع المدينة.

وقال قنادیل: إن ورشات البلدية وجميع الجهات المعنية تعمل باستمرار على تعزيل الفوهات المطرية على مدار العام وذلك بهدف منع حدوث أي تجمعات مائية فيها، إضافة لعمليات كنس الشوارع وتنظيفها بشكل يومي.